

# التغير الاجتماعي في الأسرة الجزائرية

## دراسة إحصائية و تحليلية

أ. بوخدوني صبيحة

أ. بقسم علم الاجتماع والديموغرافيا

جامعة البليدة

ملخص:

تعيش الأسرة وسط مجتمع متغير، والمجتمع المتغير المحيط بالأسرة لابد أن يؤثر فيها تأثيرا واضحا من شأنه أن يغير تركيبها الاجتماعي ووظائفها وعلاقاتها الداخلية نحاول من خلال هذه الدراسة الكشف على بعض التغيرات الاجتماعية التي مستها الأسرة الجزائرية من حيث مؤشرات إحصائية حول الزواج و بناء الأسرة وحجمها لتعداد السكاني 2008/1998.

الكلمات المفتاحية:

صعوبات تحديد مفهوم التغير الاجتماعي والأسرة، تحليل بعض المؤشرات الإحصائية لتغير الأسرة (مؤشر الزواج ، حجم الأسرة ، تطورها).

### Résumé:

**Mots clés :** les difficultés de déterminer la définition de changement sociale et la famille l'analyse de quelques indices statistique (indice de mariage ; volume de la famille ; le développement de la famille).

La famille vit au milieu d'une société variable ; cette dernière est entourée par la famille qu'il faut influencer d'une façon claire qui va changer sa structure sociale ; ses fonctions ; ses relations internes.

on va essayer dans ce qui suit de démontrer les changements sociaux qui touchent la famille Algérienne à partir des indices

statistiques sur le mariage ; la construction de la famille ; le volume de la famille et le recensement populaire de l'année 1998/2008.

## مقدمة

يهتم علماء المجتمع بدراسة التغير الاجتماعي اهتماما كبيرا، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب: السبب الأول يتعلق بموضوع التغير الاجتماعي الذي يعتبر من الموضوعات المحورية التي تلتقي عندها معظم فروع علم الاجتماع إن لم تكن جميعها، فدراسة التغير الاجتماعي تأخذ الباحث إلى ميادين عديدة مثل دراسات الريف والحضر، ودراسات الطبقات ودراسات التنمية الاجتماعية، بل قد تأخذه إلى ميادين أكثر تجريدا مثل ميدان النظرية الاجتماعية، والثاني: علم الاجتماع قد انشغل منذ نشأته بقضية التغير الاجتماعي، وكانت نظريات علم الاجتماع هي الإنتاج المعرفي الذي أفرزه تاريخ العلم لرصد حركة تغير المجتمعات وتحولها، إن كل نظرية من نظريات علم الاجتماع تمس قضية التغير حتى وإن لم تكن موجهة أساسا، أما السبب الثالث له علاقة بالتغير في عالمنا المعاصر الذي اتخذ اتجاهها سريعا، وأصبحنا نعيش في عالم لا يستطيع فيه أي شخص أن يلاحق التغيرات التي تحدث فيه يوما بعد يوم، ومن الطبيعي أن يواجه علم الاجتماع هذه التغيرات المتلاحقة باهتمام علمي لموضوع التغير الاجتماعي (1) .

يشبه المجتمع الجزائري إلى حد كبير المجتمعات العربية الأخرى التي يمكن تسميتها "المجتمعات الثنائية التركيب" حيث يوجد فيه أنماط من الحياة التقليدية القديمة، جنبا إلى جنب مع أنماط الحياة الحديثة العصرية لأن مثل هذه المجتمعات تمر بمرحلة انتقالية في تاريخها، تتعرض من خلالها لتيارات كثيرة ومؤثرات متعددة وعوامل متنوعة، تختلف في نوعها وتباين في درجتها، إلا أنها تحدث فيها تغيرات كبيرة، وتحولات واسعة، وشملت مختلف قطاعاتها ومختلف الأنظمة والأنساق والأبنية .

فتغير جزء من النسق يؤدي إلى تغيرات الأجزاء الأخرى، مجسدة بذلك نفس الخصائص السائدة فيه والمميزة له وبذلك فهي تتغير وتتبدل تبعا لتغير المجتمع الأمر الذي يبين -الترابط العضوي الكامل بينهما.

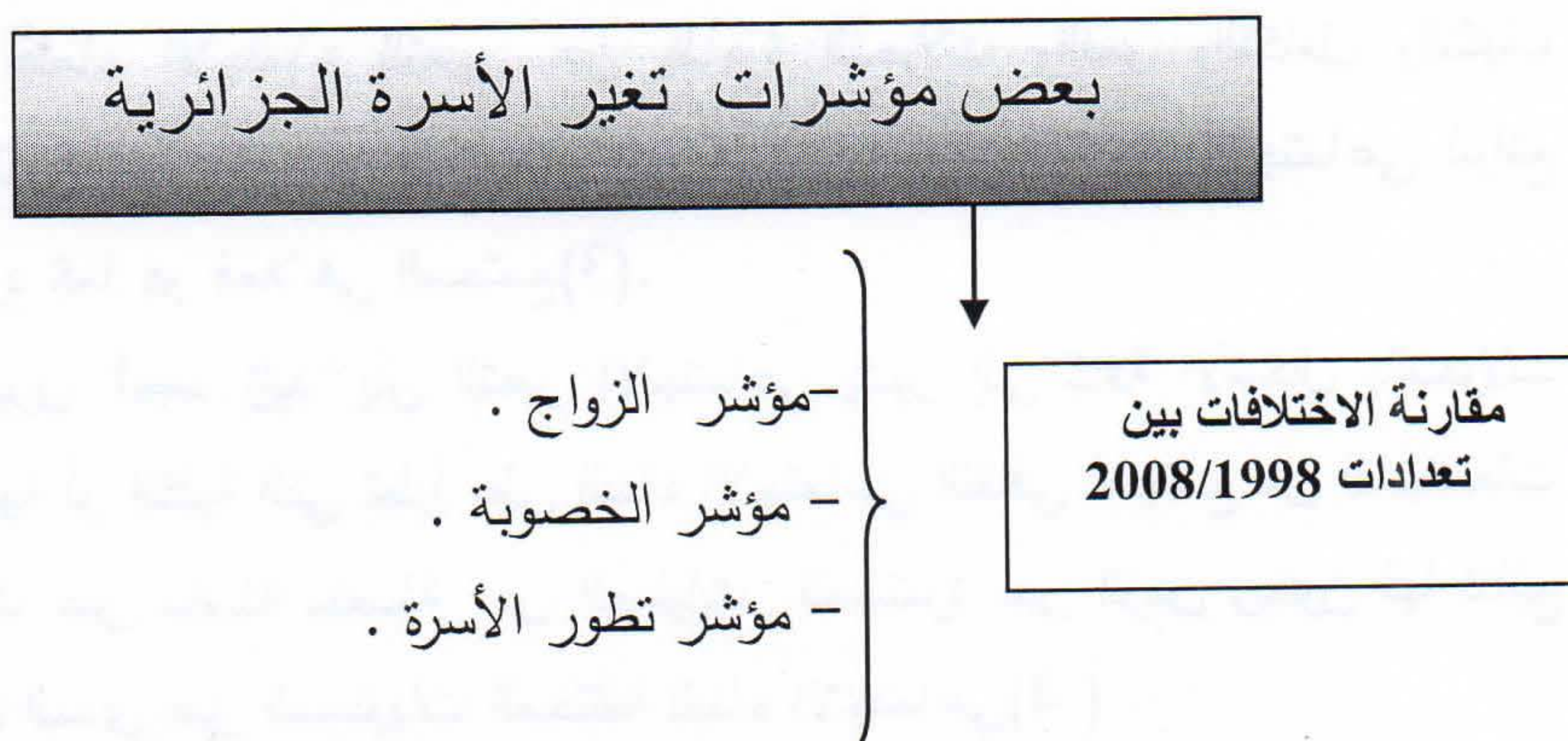
وتعيش الأسرة وسط مجتمع متغير، والمجتمع المتغير المحيط بالأسرة لابد أن يؤثر فيها تأثيرا واضحا من شأنه أن يغير تركيبها الاجتماعي ووظائفها وعلاقاتها الداخلية ونظم زواجها واستقرارها البيئي فضلا عن الآثار التي يتركها في قيم الأسرة وأيديولوجيتها وأساليب حياتها وطرق تفكيرها ومركز المرأة فيها باعتبار أن المرأة تشغل الدور الأساسي في واقع الأسرة وتوجهاتها وفاعليتها في تحقيق أهدافها القريبة والبعيدة. وتتعرض الأسرة للعديد من العوامل المؤدية إلى تغييرها من طور إلى طور آخر، ولعل من أهم عوامل التغير المؤثرة في الأسرة التنمية الشاملة والتصنيع والتحضر والتحديث والاتصال الحضاري بالمجتمعات الأخرى لاسيما المجتمعات المتقدمة والمتطورة، والتربية والتعليم والثورات والحروب والكوارث والأزمات والاضطرابات والفتن التي من شأنها أن تحول الأسرة من أسرة ممتدة كبيرة الحجم إلى أسرة نووية أو زواجيه صغيرة الحجم. من خلال جملة من المؤشرات والتحويلات.

ننطلق من خلال هذا في طرح التساؤلات التالية :

ماهي طبيعة التغيرات التي عرفتتها الأسرة الجزائرية؟

ما مدى درجة الاختلاف بين بعض المؤشرات في تغير الأسرة بين التعدادين 2008/1998؟

سنحاول من خلال هذا الموضوع الكشف على أهم التغيرات الاجتماعية التي مستها الأسرة الجزائرية استنادا إلى المؤشرات الإحصائية التالية:



وهكذا سوف يتضمن هذا الموضوع ثلاثة جوانب:

أولاً : صعوبة التحديد المفاهيمي لكل من التغير الاجتماعي و مفهوم الأسرة.

ثانياً : بعض ملامح تغير الأسرة الجزائرية في ضوء النتائج الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء المتوفرة و المنشورة من 1998 إلى -2008 حيث اتفق المختصون على أن الإحصاء هو الأداة العلمية التي يعتمد عليها المشتغلون بدراسات المجتمعات الكبيرة في تعرف اتجاهاتها وأحوالها العامة والمقارنة بين بعضها البعض لاسيما وأن التطور الاجتماعي أدى إلى زيادة هائلة في السكان وتركزت المشكلات الاجتماعية وتداخلت بحيث أصبح من العسير تحديدها دون اللجوء إلى أساليب عملية ودارسة فنية وتقديرية موضوعية تركز على الإحصاءات والبيانات الدقيقة المستقاة من البيئة(2) - .

أولاً: تحديد المفاهيم:

### 1- مفهوم التغير الاجتماعي:

ربما كان من أصعب القضايا المفاهيمية في دراسة التغير الاجتماعي هو تعريف التغير الاجتماعي وهذه مشكلة كل العلوم الاجتماعية بوجه عام ولهذا يختلف الباحثون في تحديد هذا المفهوم فتعددت المفاهيم بتعدد المراحل لدراسة التغير، حيث دار الكثير من الجدل وانشغل بها المفكرون منذ وقت طويل وخاصة مفهومه وأسبابه وعوامله وقوانينه ونتائجه ويختلف المفهوم الاجتماعي في ذاته باختلاف المدارس الفكرية والأيدولوجيات.

حيث يرى "عبد الرؤوف الضبع" أن إصلاح التغير الاجتماعي استعمل من قبل علماء الاجتماع للتعبير عن ظاهرة التحولات والنمو والتكامل والتكيف والملائمة مما دفع هؤلاء العلماء إلى استخدام مفهوم التغير الاجتماعي للواقع المجرد كما هو فعلا في المجتمع(3).

ويرى "أحمد زايد" بأن التغير الاجتماعي يشير إلى كافة الأشكال بالتحولات الجزئية أو الكلية التي تطرأ على البناء الاجتماعي الثقافي لمجتمع من المجتمعات تحدث عبر سلسلة متصلة من العمليات المستمرة عبر الزمن ويكون لها نتائج بعيدة المدى عبر المستويات المختلفة للبناء الاجتماعي(4) .

والواقع أن التغير الاجتماعي ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون، والمجتمعات الإنسانية بجميع ظواهرها خاضعة للتغير المستمر، إلا أن هناك ظواهر أسرع في تغيرها وتطورها من الأخرى أما الجمود نفسه في أية ناحية من نواحي الحياة الإنسانية فأمر لا يمكن التسليم به أو الموافقة عليه، إذ يكفي أن ننظر إلى المجتمعات الإنسانية المختلفة لنرى مدى التغير الذي أصابها عبر حقبة التاريخ (5)، بأنه "كل تحول يحدث في البناء الاجتماعي والمراكز والأدوار الاجتماعية، وفي النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية خلال فترة معينة من الزمن" في كافة الجوانب وبدرجات متفاوتة، وبناء على ذلك فإن التغير الاجتماعي لا يقتصر على جانب واحد دون آخر من جوانب الحياة الاجتماعية، وحينما يبدأ التغير فمن الصعب إيقافه لما بين النظم الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي من ترابط وتساند وظيفي في البناء الأسري (6)

ومجمل القول فإن مصطلح التغير الاجتماعي هو المظهر الديناميكي للمجتمع الإنساني، والحركة الطردية المستمرة المتتابة التي تتم من خلال التفاعل الاجتماعي عبر الزمن.

إن الاختلافات المتعاقبة التي تقع عبر الزمن في العلاقات الاجتماعية) كالمعايير، والدور، والمكانة، والبناء الاجتماعي، وكذلك العائلة، والكنيسة، والأمة، والملكية، ودور المرأة، ومكانة الزوج، ومجتمع القرية)، والتي يمكن ملاحظتها وتقديرها خلال فترة معينة من الزمن، عندما نقول أن النظام العائلي قد تغير، فإنما نعني بذلك أن ثمة اختلافات بين حالتي العائلة القائمة والعائلة التاريخية التي عرفت عن طريق السجلات المكتوبة أو عن طريق الذاكرة ومن العلماء المعاصرين الذين حاولوا دراسة تغير العلامة "روبرت نسبر" ROBERT NISBER الذي عرف التغير الاجتماعي ب "تتابع الاختلافات مع مرور الوقت ودوام التطابق، ويتضمن هذا التعريف ثلاثة عناصر أساسية(7).

1)تتابع الاختلافات (2) مرور الوقت (3) دوام التطابق

ويرى أنه لابد من تكامل تلك العناصر في عملية التغير الاجتماعي حتى لا يحدث خلط بين مفهوم التغير والمفاهيم الأخرى مثل الحركة والتفاعل.

ولفهم عملية التغير الاجتماعي يتعين على الباحث ملاحظة الاختلافات بين الماضي والحاضر، وتمثل تلك العملية بداية لفهم التغير الذي حدث في البناء الاجتماعي، وتكمن أهمية عنصر الوقت في أن تتابع الاختلافات وحدها لا يمكننا فهم التغير مالم تكن هناك فترة زمنية محددة يقاس على أساسها درجة التغير، ومدى سرعته أو بطئه ويعتقد " روبرت نسبر " أنه من أكبر الأخطاء التي وقعت فيها الدراسات السوسيولوجية هي إهمالها لعامل الوقت، أما بالنسبة للعنصر الثالث، فإن مجرد تتابع الاختلافات ومرور الوقت لا يوضحان عملية التغير مالم يتكاملا مع عنصر دوام التطابق، أي عملية التكيف مع الوضع الجديد، ويلخص التغير الاجتماعي بأنه تتابع الاختلافات لبعض العلاقات الاجتماعية والنماذج والأدوار والمراكز والبناء الاجتماعي وفي خلال فترة زمنية محددة مع ضرورة تطابق تلك الاختلافات (8).

فالتغير الاجتماعي يعني كل تحول في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة، ولما تكون النظم في المجتمع متكاملة بنائيا ومتساندة وظيفيا، فإنه أية تحول يحدث في ظاهرة ما لابد أن يؤدي إلى سلسلة من التحولات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة وبدرجات متفاوتة (9).

ويرى محمد عاطف غيث أن التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء المجتمع و وظائف هذا البناء متعددة و مختلفة، من بين أشكال التغير نذكر:

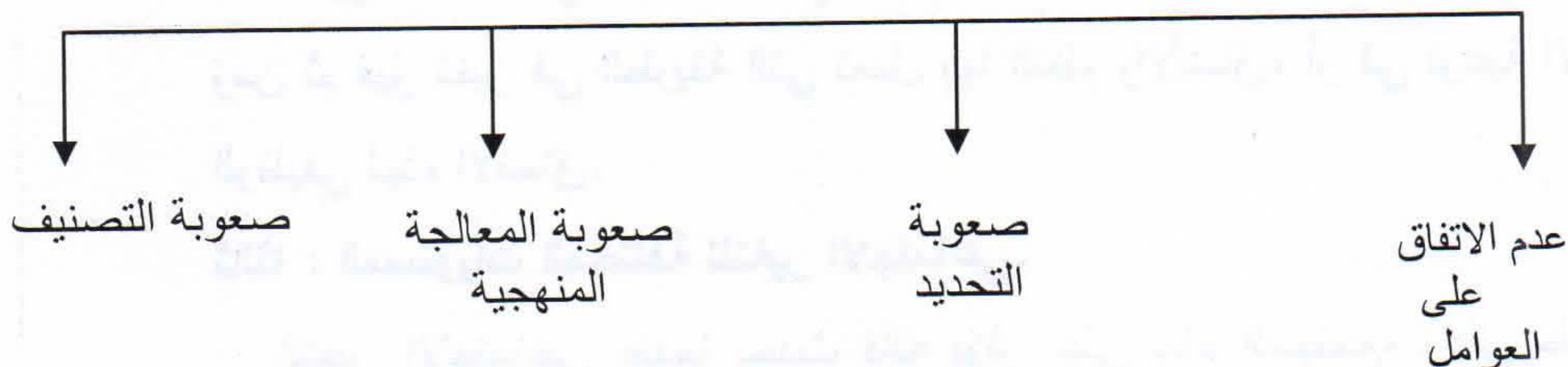
1- التغير في النظام الاجتماعي أي تغير النظم و تبدل القوانين التي يقوم عليها المجتمع.

2- تغير في مراكز الأشخاص و بالتالي التغير في الأحداث و تبديلها.

3- التغير في القيم الاجتماعية ،لأن القيم تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية و التعامل الاجتماعي (10).

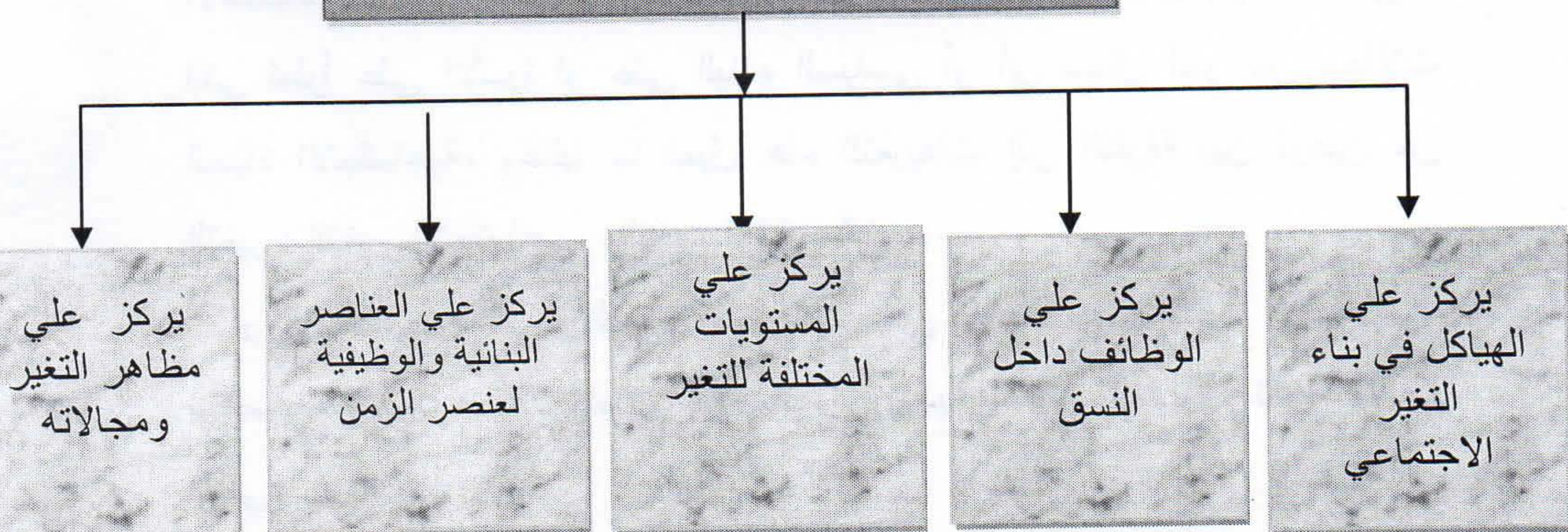
من خلال ما سبق نستخلص أن هنالك صعوبات في تحديد مفهوم التغير الاجتماعي وتتمثل في مايلي:

ثمة مشكلات كامنة في تعريف مفهوم التغير الاجتماعي، وتنتج هذه المشكلات من تنوع التعريفات وذلك لتعقد عملية التغير الاجتماعي، فالحديث عن التغير في المجتمع في تفاعلاته المعقدة وفي اتساعه الزماني والمكاني وهو مرتبط بنقصه لعنصر الثبات. والاستقرار في المجتمع، وأن الحديث عن التغير الاجتماعي يعني :



- أ- عدم الاتفاق على العوامل: باختلاف العوامل التي تؤثر على تغير لمجتمع .
- ب- صعوبة التحديد: مرتبطة بصعوبة التصنيف .
- ج- صعوبة المعالجة المنهجية: عدم الاتفاق على العامل المؤثر يؤدي إلي صعوبة المعالجة المنهجية و قياسها وتنبؤها .
- د- صعوبة التصنيف: وهذه التصنيفات خاضعة للمنطق الإيديولوجي للتفكير، فماركس "يعتبر العامل الاقتصادي الأول أما الاتجاه المالتوسية تعتبر العامل الديموغرافي هو العامل الأول الذي يرى أن تخفيض المواليد من أجل الانتقال من مجتمع متخلف إلى مجتمع متطور .

### تصنيف تعريفات التغير الاجتماعي



أولاً : مجموعة التعريفات التي تركز على التغيرات الهيكلية في البناء المجتمع. التغير الاجتماعي في هذا التصنيف يشير إلى التحولات أو التبادلات في بناء المجتمع. والتوازن بين هذه الأجزاء

ثانياً: التعريفات التي تركز على الوظائف.

التغير الاجتماعي هو تغير في المكونات النسقية أو النظامية في المجتمع، ومن ثم فهو تغير في الطريقة التي تعمل بها النظم والأنساق، أو في نوعية الأداء الوظيفي لهذه الأنساق.

ثالثاً : المستويات المختلفة للتغير الاجتماعي.

التغير الاجتماعي عندما يحدث فإنه يؤثر على بناء المجتمع، وعلى طبيعة العلاقات الاجتماعية فيه، وعلى وظائف الأنساق، ويؤثر على الأفراد، لأن التغير هنا هو عملية شاملة متعددة المستويات ويمكن النظر إليها عبر هذه المستويات، بل أن هذه المستويات للتغير يمكن أن تمتد لتشمل التغيرات الكونية التي تظهر على المستوى العالمي.

رابعاً : العناصر البنائية و الوظيفية لعنصر الزمن.

التغير الاجتماعي عملية ممتدة عبر الزمن، ولا يوجد تغير اجتماعي بغير زمن حدوثه.

خامساً : التعريفات التي تهتم بمظاهر التغير و مجالاته

من التعريفات التي تعدد مجالات التغير المختلفة كالتغير الايكولوجي، والتغير الاقتصادي والتغير السياسي، والثقافي ومنها ما يركز على مجال بعينه كالتغيرات التي تطرأ على الأسرة أو على البناء السياسي أو أي مجال آخر من مجالات الحياة الاجتماعية، وغالباً ما تميل هذه التعريفات إلى التفرقة بين نوعين من التغير: التغير الاجتماعي، والتغير الثقافي الخ..... .

و من العرض السابق لبعض التعريفات التي جاءت حول التغير الاجتماعي، نخلص إلى أن هناك عناصر وخصائص رئيسية تخص المفهوم، نلخصها في الآتي:

1) التغير الاجتماعي ذات طبيعة ديناميكية وحتمية لا يخلو منها أي مجتمع بشري.

2) مفهوم التغير الاجتماعي مفهوم شامل يضم كافة قطاعات المجتمع دون استثناء حتى لو حدث أن تقدمت قطاعات وتخلفت قطاعات أخرى، فإن تقدم الأولى ينعكس بلا شك على بقية القطاعات المختلفة.

3) التغير يحدث في المجتمع عندما تعجز النظم الحالية عن تأدية الوظائف المطلوبة منها نتيجة دخول أنماط وظيفية جديدة تتلاءم مع أهداف المجتمع المستحدثة وليس المجتمع من يؤدي التغير إلى القضاء على النظم الموجودة بل قد يعدل فيه ويحوزها حتى تكون متلائمة معه (11).

4) قد يكون التغير الاجتماعي ماديا يسعى لتغيير الأنماط التكنولوجية، وقد يكون اجتماعيا يسعى لتغيير عادات الأفراد وتقاليدهم وقيمهم واتجاهاتهم (12).

5) التغير الاجتماعي يشير إلى تلك التحولات والتبديلات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي التي تحدث في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة (13).

6) التغير الاجتماعي عملية نسبية إذ تختلف نتائجه باختلاف طبيعة وظروف كل مجتمع (14).

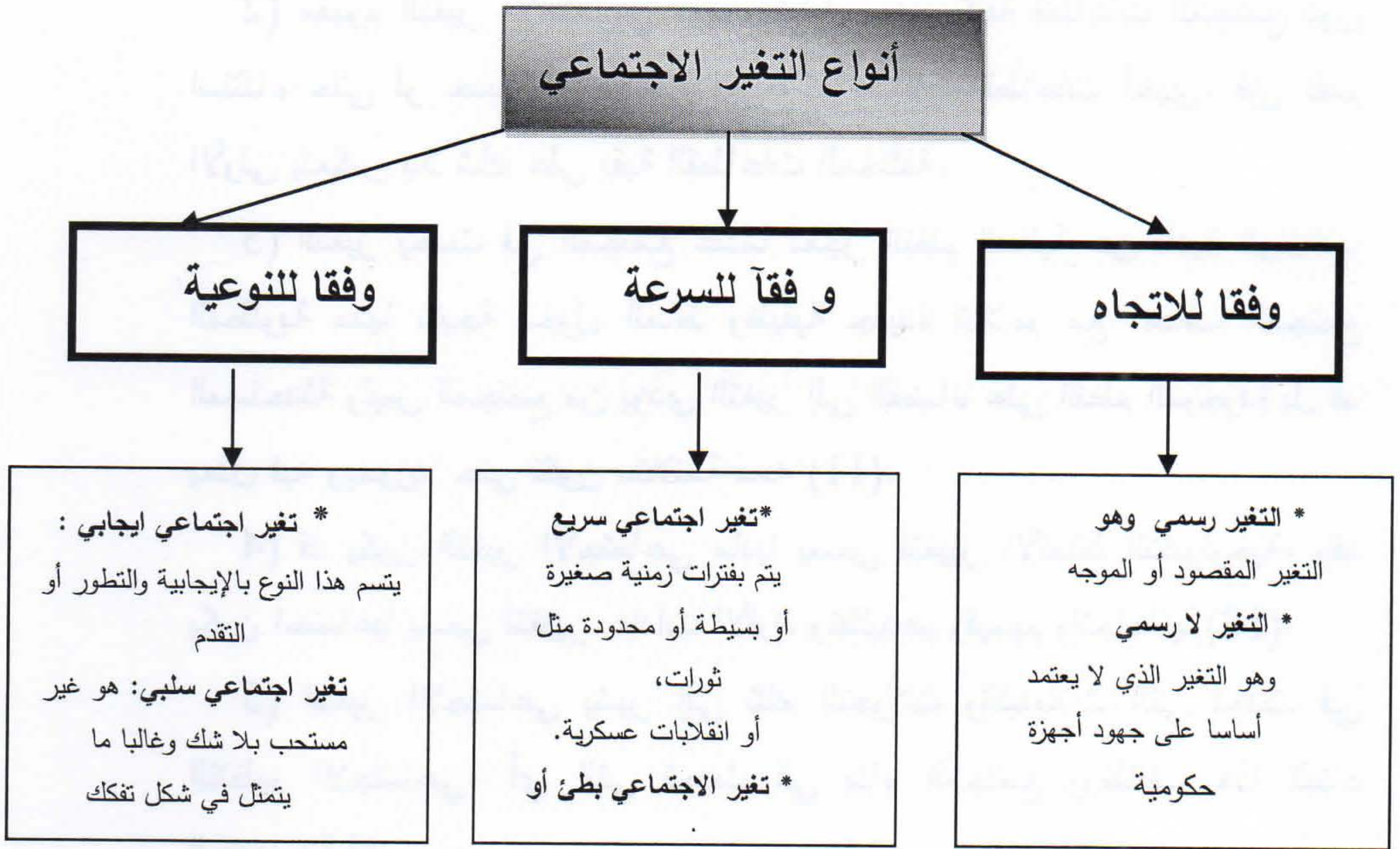
7) التغيرات المعاصرة أسرع في درجتها ومضمونها من تلك التغيرات التي حدثت في الماضي وذلك يرجع أساسا إلى القدرة الصناعية وما أحدثته من تطوير وتعديل في تكنولوجيا المادة ووسائل الاتصال وتقارب المجتمعات وانتشار الثقافات.

8) التغير الاجتماعي ينبغي أن يكون عملية مقصودة لا تترك لتلقائية الظروف (15)، بل يجب التخطيط له وتحديد مساراته والإسراع به، ودراسة الديناميكيات التي تصاحبه وإخضاعه لصالح المجتمع.

9) التغير الاجتماعي هو تغير تلقائي ينبع من داخل الظاهرة ذاتها ومن خلال تفاعلها مع أية مؤثرات خارجية (16).

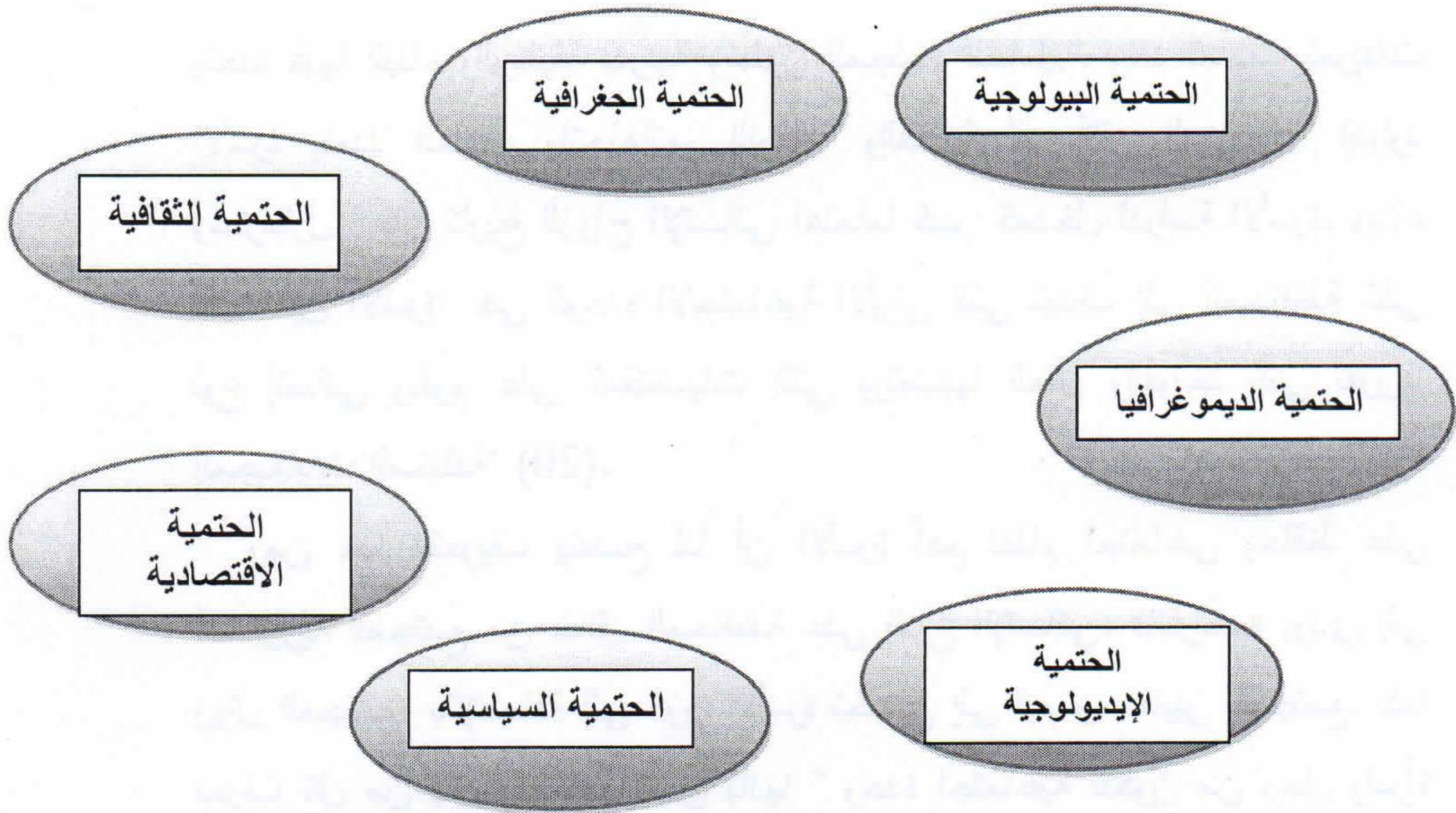
## 2- أنواع التغير الاجتماعي: يمكن تصنيف التغير الاجتماعي وفقا لأسس أو

معايير موضوعية على النحو التالي:



ويحتوي تراث علم الاجتماع على عدد من المحاولات التي مالت إلى إبراز عامل واحد على أنه السبب الوحيد في التغير الاجتماعي ومن أجل هذا أطلقت عليها اسم الاتجاهات "الحتمية" في تفسير التغير، وسبب هذه التسمية أن العامل الذي يبرز كمسبب للتغير ننظر إليه بأنه ينطوي على صفة تعمل بناءا على قوانين خاصة به ومستقلة في نفس الوقت عن جميع العوامل الأخرى بما فيها إرادة الإنسان و رغباته .

ويشرح "ماكيفر" معني الحتمية في قوله " نحن نعني بالنظريات الحتمية بمذاهب تفسير السلوك الإنساني والمتغيرات فيه، (17) تفسيرا أوليا بالظروف البيئية والخارجية والمادية، ومن المناسب هنا أن نعرض بصور الحتمية المختلفة وفروعها".



### 3- ماهية الأسرة :

من خلال موسوعة الأسرة المسلمة تعرفها بأنها: " جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل و امرأة (يقوم بينهما رابطة زوجية مقررة) وأبناء" (18). وأشهر تعريفات الأسرة ذلك التعريف الذي وضعه أحد المختصين في الدراسات الاجتماعية العربية على نحو التالي: " يمكن تعريف الأسرة بنائيا فتقول أنها الوحدة التي تتكون من مجموعة العلاقات بين الزوج والزوجة والأبناء ومن ثم القيم التي تحكم هذه العلاقات كما يمكن تعريف الأسرة تنظيميا بأنها الوحدة الاجتماعية التي تقوم على الإقامة المنزلية والمحلية المشتركة وتربطها روابط ومشاعر مشتركة، كما يمكن تعريف الأسرة وظيفيا بأنها الوحدة أو المؤسسة الاجتماعية التي تقوم بالوظائف الاجتماعية المحددة هي : الوظيفة الجنسية والإنجابية والاقتصادية، والتنشئة الاجتماعية، بالإضافة إلى بعض الوظائف الأخرى التي قد تختلف أهميتها كثيرا من مجتمع لآخر (19) ولقد أصبحت الأسرة موضوع الدراسة العلمية، بعد أن كانت موضوعا للنظريات الفلسفية التي اعتبرت " تجسيدا لأفكار أفلاطونية خاصة بالعدالة والحب والتي تواصلت مع "كونت" و"بردون" قد أصبحت موضوعا للحركة العلمية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع "مورغان" و"انجليز" و"باشوفان". وقد عرف هؤلاء العلماء الأسرة بأنها مؤسسة اجتماعية تاريخية

يتحدد فيها البناء والوظيفة بدرجة وتطور المجتمع الشامل". ولقد تعددت تعريفات الأسرة بتعدد العلماء واتجاهاتهم النظرية والفكرية لقد أثار المؤلف " إدوارد وسترمارل " عن تاريخ الزواج الإنساني اهتماما كبير كمدخل لدراسة الأسرة. وبناء عليه فإن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على نوع إنساني وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل والقواعد التي تقررها المجتمعات المختلفة" (20).

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن الأسرة أهم نظام اجتماعي يحافظ على استمرارية المجتمع من خلال المحافظة على النوع الإنساني، فانقراضه يؤدي إلى زوال المجتمع، بالإضافة إلى كون الأسرة تخضع إلى قيم و معايير المجتمع. كما يعرف كل من بال وفوجل الأسرة بأنها " وحدة اجتماعية تتكون من رجل وامرأة يرتبطان بطريقة منظمة اجتماعيا مع أطفالها ونظرا لأن بعض الأطفال يصبحون أعضاء فيها عن طريق التبني فلا يلزم إذن أن يكون الأطفال مرتبطون بيولوجيا بها وتسمى هذه الوحدة عادة الأسرة" (21).

يتضح من هذا التعريف أن الأسرة هي جزء ووحدة من المجتمع، حيث يتكون بناءها من رجل وامرأة وأطفالهم من نسلهم أو عن طريق التبني بشرط أن يعترف المجتمع بهذه الأسرة. بينما يعرف "محمد بدوي" الأسرة بأنها "جماعة منظمة يرتبط أعضاؤها جميعا بصلات قانونية وخلقية بعضهم اتجاه بعض، وهذه الصلة القانونية التي تجعل من الأسرة نظام اجتماعي وترتب لكل فرد من أفرادها حقوقا وواجبات معينة تتحقق عن طريق الزواج، فالزواج هو الوسيلة الاجتماعية التي تكسب الأسرة طابعها الشرعي بل طابعها الإنساني(22). ويشير إلى أن تكوين الأسرة لا يتوقف على الغريزة وحدها، بل هي نظام اجتماعي يقوم على قواعد خلقية وتشريعية، إذ يوجد حقوق وواجبات يقررها المجتمع لأفرادها، كما أن الزواج هو حجر أساس والدعامة الكبرى التي يقوم عليها بناء الأسرة، وهو رابطة مقدسة يكسبها طابعها الشرعي والإنساني.

فهي بمثابة البيئة الأولى للإنسان تعمل على نمو شخصيته واتجاهاته وأنماطه السلوكية، فالأسرة هي الصورة الحقيقية التي تعكس المجتمع فيه قيمة ومعاييره فهذا التعريف أشار إلى الوظيفة المسندة للأسرة والمتمثلة في التنشئة الاجتماعية (23). والأسرة عند "حصة بنت صالح المالك" هي تجمع قانوني لأفراد اتحدوا بروابط الزواج والرقابة أو بروابط التبني وهم في الغالب يشاركون بعضهم بعضا في منزل واحد ويتفاعلون تفاعل متبادل طبقا لأدوار اجتماعية محددة تحديدا دقيقا وتدعمها ثقافة عامة (24).

وحسب "حليم بركات" فإن العائلة هي "وحدة اجتماعية إنتاجية ونواة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي فتسودها علاقات التكافل والتعاون والود، والالتزام الشامل بفعل ضرورات الاعتماد المتبادل، وأبوية من حيث تمرکز السلطة والمسؤوليات والامتيازات ومن حيث الانتساب وهرمية لا يزال التميز فيها قائما إلى حد بعيد ورغم حصول تحولات مهمة على أساس الجنس والعمر والتنشئة السلطوية وممتدة مع نزوع واضح نحو النووية والقبلية في الوقت ذاته كما يتضح من استمرارية الالتزامات الواسعة" (25).

إن التصور المتداول لهذا اللفظ يكشف عن اختلاف الناس في تمثيلهم له، وهكذا نجد لفظ "العائلة" يقصد به الأسرة في صورتها الممتدة، وسيستعمل هذان اللفظ في مجتمعاتنا العربية عادة للتعبير عن استياء من موقف يتعارض مع توجيهات أفراد العائلة، كما يستعملان للتعبير عن كثير العناصر المكونة لهذا الكيان البشري.

**نستخلص من التعاريف السابقة صعوبة إعطاء تعريف لمفهوم الأسرة بسبب** تعدد أنماطها بتعدد المجتمعات واختلاف الثقافات والتوجهات وكذا الإيديولوجيات. فصعوبة هذا المشكل يعود جزء منه كما أشار إليه العديد من المؤلفين، والباحثين أمثال كونينج (R. Konning) إلى: كونها جماعة قريبة منا مما يجعلنا غير قادرين على أن نلاحظها موضوعيا وإنسانيا فهي أحد قواعد علم الاجتماع تجعلنا نتخيل أننا نعرف جيدا ما نعيشه داخليا ولذلك تحدد العائلة كما نعيشها أو على الأقل كما نلاحظها محيطية بنا في المجتمع الذي ننتمي إليه. (26).

لقد دعي "جورج ميردك" (George Peter Murdock) إلى عدم الأخذ في كل الحالات بالتعريف الذي يعطي للعائلة، ذلك لأن الكلمة تستعمل في الحديث العام وفي العلوم الاجتماعية وتطبق كثيرا من غير تحديد على جماعات اجتماعية كثيرة ومختلفة، لذا ينبغي إبعاد ما لا يتفق معها عن طريق العمل التحليلي (27). ويمر الفرد، خلال حياته، بنمطين مختلفين من الأسرة النواة وهو يضمن استمرارية الحياة وتطورها:

♦ الولد في الأسرة، تتكون منه و من إخوته و أخواته ووالديه، تسمى أسرة التوجيه .

♦ وعندما يتزوج الفرد، ويغادر أسرته، ليكون لنفسه أسرة نواة أخرى، تتكون منه ومن زوجته وأطفاله، حينئذ تسمى بأسرة الإنجاب (28). ورغم الخلط، بين مفهومي:

الأسرة والعائلة، إلا أن هذه الأخيرة . أي العائلة . تبقى متكونة من مجموع وحدات، هي بمثابة أسر تختلف أشكالها، يسودها علاقات قوية، ناتجة عن صلات الدم وعلاقات اجتماعية كالزواج أو التبني، وهذه الأسر تمثل جماعات تعيش في دار واحدة.

ويمكن القول أن "العائلة" حقيقة سوسيولوجية مختلفة، ترجع إلى طبيعة خاصة بالعلاقات التي من شأنها أن تجمع فيما بينها، مستويات مختلفة و متباينة لمختلف أعضاء الأسرة" (29).

أما الأسرة، فتتمثل الشكل النووي للعائلة، حيث تمثل هذه الأشكال، أنواعا و أنماطا، توجد حسب مناطق و عوامل و ظروف تجسدها كنماذج، تعكس صورة واسعة، في ثقافة المجتمع العام، أو ثقافات فرعية، لمناطق المجتمعات المحلية. ويبقى هذا التصنيف، لأشكال الأسرة : الممتدة والزواجية، تصنيفا نظريا، حيث أثبتت الدراسات الاجتماعية، أنه لا يوجد مجتمع تسوده الأسرة الممتدة مئة بالمائة، كما لا يوجد مجتمع تسوده الأسرة الزواجية مئة بالمائة، ومعنى ذلك، أنه لا يوجد مجتمع ريفي خالص، و لا مجتمع حضري خالص، في أي مجتمع من المجتمعات

الإنسانية(30). و إنما يوجدان معا، في نفس البيئة الاجتماعية، مع الاختلاف في درجة وجودها من بيئة إلى أخرى.

يقوم نموذج الأسرة على، نماذج وأشكال أخرى متعددة للأسرة من خلال نماذج انتقالية، كالأسرة الممتدة، وهي التي تشير إلى الجماعة التي تقيم في مسكن واحد، وتتكون من الزوجين وأولادهما الغير متزوجين ذكورا وإناثا، بالإضافة إلى الأولاد المتزوجين وأبنائهم، وغيرهم ممن تعلوهم الأسرة من الأقارب والأرامل، الذين يعيشون في نفس المسكن، وتشملهم حياة اجتماعية واقتصادية واحدة، تحت إشراف رئيس العائلة (31).

والأسرة بهذا المفهوم تعتبر إتحادا تلقائيا، تؤدي إليه الاستعدادات والقدرات الكامنة في الطبيعة البشرية، التي تنزع للاجتماع دائما، وهي بمالها من أوضاع ومراسيم عبارة عن مؤسسة اجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة الطبيعية التلقائية(32)، للنظم والأوضاع الاجتماعية، مما يجعلها ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري، ودوام الوجود الاجتماع.

## 2- بعض مؤشرات تطور الأسرة الجزائرية عبر تعدادي 2008/1998.

إن نتائج التعدادات التي قامت بها اللجنة الوطنية لتعداد السكان حول السكان والأسرة في الجزائر، تبين أن الأسرة الجزائرية تغير شكلها وتطور نمطها من بعد الاستقلال إلى غاية السنوات الأخيرة وذلك نتيجة تداخل عوامل عديدة ومتنوعة، وقد أشرنا إليها سابقا، وسيتجلى مدى تطور الأسرة الجزائرية من خلال المقارنة بين تعدادي سنة 1998 وسنة 2008 في المؤشرات التالية:

### أولا: مؤشر الزواج:

الزواج من أهم النظم الاجتماعية ومن أخطرها شأنا في حياة الإنسانية والمجتمع، وهو عبارة عن الرابطة المشروعة بين الجنسين ولا تتم هذه الرابطة إلا في الحدود التي يرسمها المجتمع وفق المصطلحات والأوضاع التي يقرها ومن يحاول أن يخرج عن ذلك يؤخذ لا محالة بالقصاص، هذا وقد تطورت ظاهرة الزواج بتطور الحياة الاجتماعية، واختلفت باختلاف المجتمعات وباختلاف العصور(33).

جدول رقم (01) يوضح تطور معدل سن الزواج خلال فترة (1987 إلى 2008) حسب الجنس\*:

| الجنس \ السنوات | 1987 | 1998 | 2008 |
|-----------------|------|------|------|
| ذكور            | 27.7 | 31.3 | 33.0 |
| إناث            | 23.7 | 27.6 | 29.3 |

\*Source: Source: Office Nations statistique Sociales, R.G.P.H, les Principaux Résultats du sondage aux 1/10 ères, Alger, N° 142, Anne 2008 P 10.

يتضح من خلال الجدول رقم (01) والذي يبين تطور معدل سن الزواج ما بين 1987/ 2008 في الجزائر تميزت بتأخر في السن الأول لزواج لسنة 1987 بالنسبة للرجال ب 27.7 سنة والنساء ب 23.7 سنة فالسن الوسطى لاسيما لدى النساء، بلغ هذا التأخر 4 سنوات ما بين 1980 و 1987، إذ انتقل من 20.8 سنة إلى 23.7 سنة، أما بالنسبة للرجال انتقل خلال هذه الفترة من 24.8 سنة إلى 27.7 سنة (

وقدر سن زواج سنة 1998 ب 31.3 بالنسبة للذكور و 27.6 بالنسبة للنساء وارتفاع سن لكلا الجنسين سنة 2008 ب 33.0 سنة بالنسبة للرجال و 29.3 سنة بالنسبة للنساء.

وتفيد هذه المؤشرات الإحصائية هو في تأخر أكثر فأكثر في سن الزواج سواء بالنسبة إلى الرجل أو المرأة قد يرجع إلى عدة عوامل نذكر منها:

- أزمة السكن التي يعرفها المجتمع.
- غلاء المعيشة.
- تدهور القدرة الشرائية لدى الفرد الجزائري.
- تفشي ظاهرة البطالة.
- ارتفاع نسبة التعليم العالي.
- الإقبال المكثف على التعليم.

- خروج النساء العمل. وهناك عدة عوامل ساعدت على تأخر سن الزواج لدى الجنسين وإلى مختلف التحولات والتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري من العوامل السوسيوولوجية والاقتصادية والثقافية....إلخ.

### ثانيا :مؤشر الخصوبة

لقد تغيرت القيم الإنجابية عند الأسرة الجزائرية الحديثة، إذ انخفض المعدل الخصوبة سنة 1990 إلى 1.7 وبالنسبة لكل امرأة" (34)، بعدما كانت الأسرة تفضل المرأة الولود خاصة الذكور الذين يمنحون لها سلطة ونفوذا إضافيين، فقد ظهرت بوادر تنظيم النسل يجب بعد أن هزت المعتقدات القديمة الراسخة في المجتمع، وتبلورت في أذهان الأفراد قيما جديدة ، ترى أن النسل يجب أن يتوازن مع الدخل، وأن الأسرة المتطورة يجب أن يكون لها مستوى اقتصادي واجتماعي رفيع كي تكون مستقرة، وكان ظهور هذه المبادرة لدى المرأة المتعلمة خاصة والأسرة ذات المستوى التعليمي والثقافي عامة، "وأن تعليم النساء وإدراكهن لمدى فائدة تنظيم النسل، حتى تتحسن الوضعية الاقتصادية، كان ذلك ضروريا، وهو شيء جديد لتغيير الظروف المعيشية للأسرة .

الجدول رقم (02): تطور معدل الخصوبة في الجزائر خلال فترة 2009/2005 \*

| السنوات | نسبة الولادات الخام في (الآلاف) | عدد النمو الطبيعي في (الآلاف) | عدد الولادات بالآلاف |
|---------|---------------------------------|-------------------------------|----------------------|
| 2005    | 21.36                           | 556                           | 703                  |
| 2006    | 22.06                           | 595                           | 739                  |
| 2007    | 22.98                           | 634                           | 783                  |
| 2008    | 23.62                           | 663                           | 817                  |
| 2009    | 24.07                           | 690                           | 849                  |

\* Source ONS .Annuaire des statistiques de l'Algérie, Année 2008 .N° 554, P 12.

ومن خلال الجداول توضح تطور الولادات خلال فترة(2009/2005)، حيث ارتفعت نسبة الولادات حيث وصلت إلى 83000 سنة 2007 إلى 817000 سنة 2008 ووصلت إلى 849000 سنة 2009 أي ما يعادل نسبة نمو 4%

مقارنة سنة 2008 ووصل المعدل الخام من 24.07 % سنة 2009 بينما كان يقدر بـ 23.62 % في سنة 2008. إذ تدل هذه المعطيات الإحصائية على أن معدلات الولادات الخام في الجزائر في ارتفاع طفيف وقد يعود ذلك الى بعض العوامل التالية: ارتفاع نسبة النساء اللواتي سن الإنجاب في المجتمع. تطور مجالات الاهتمام بصحة الأم والطفل وانخفاض نسبة وفيات الأطفال حيث عرفت الجزائر اهتماما بصحة الأم والطفل حيث انتقلت من مفهوم "تنظيم الأسرة" في السبعينات كأداة أساسية التنظيم السياسات السكانية إلى مفهوم "صحة الأم والطفل"

فالمجتمع الجزائري هو مجتمع مسلم يعتبر الزواج الطريق القانوني لإنشاء الأسرة وإنجاب الأطفال ويبقى السن عند أول زواج أحسن مؤشر لقياس شدة الزوجية.

كما ان عمل المرأة في المجالين داخل وخارج البيت لعب دورا كبيرا في تغيير أفكارها تجاه الخصوبة وتنظيم النسل "فالمرأة أصبحت تدخل في صميم نسيج المجتمع في الاقتصاد والثقافة في العمل والقيم وفي التراكم الرأسمالي وعمليات العولمة وفي إعادة العمل في الأسرة والأطفال والصحة ... الخ".

جدول رقم(03): عدد الأطفال لكل امرأة حسب طبيعة التجمعات السكانية(إحصائيات

(2008-1998)

| التشتت                    | تجمعات سكانية حضرية ACL | تجمعات سكانية ثانوية AS | مناطق مبعثرة ZE | المجموع |
|---------------------------|-------------------------|-------------------------|-----------------|---------|
| الخصوبة طفل امرأة 2008(*) | 2.9                     | 3.1                     | 3.4             | 3.0     |
| طفل امرأة 1998 (**)       | 3.98                    | 4.48                    | 4.93            | 4.47    |

Source: (\*)ONS Données Statistique, Alger, Année Demographie 2008 N° 496, P 09.

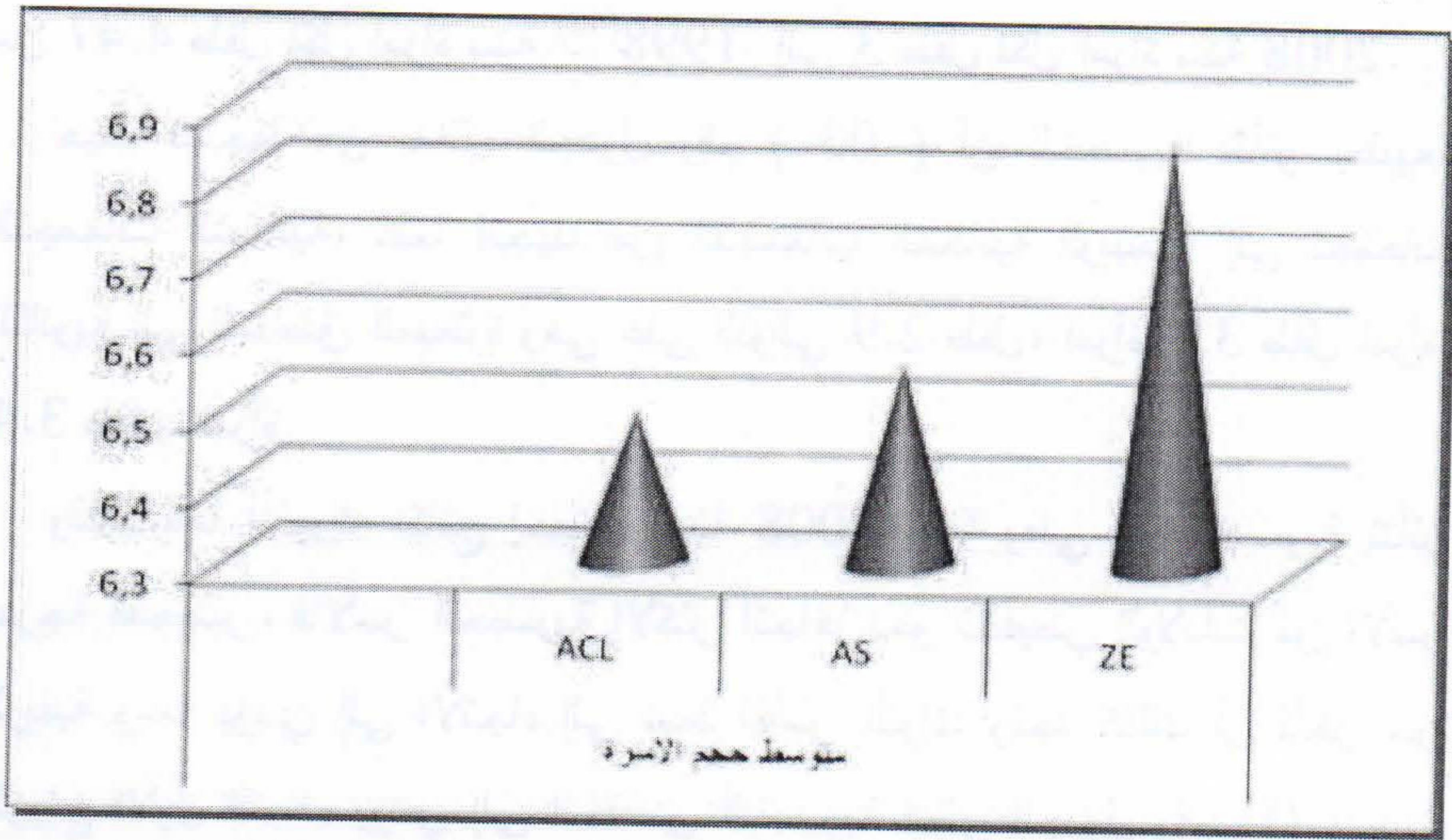
(\*\*) Office National de statistique, Année Demographie 2003, N° 375, Alger, Juillet, 2003, P 11.

إن انخفاض المؤشر التركيبي للخصوبة في الأسرة الجزائرية حيث عرفت نسبة 7.8% طفل وامرأة سنة 1970 وانتقل إلى 6.9 طفل امرأة سنة 1998 ثم انتقل من 4.47 طفل لكل امرأة سنة (43) 1998 إلى 3 طفل لكل امرأة سنة 2008. حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم ( 03 ) أن الخصوبة تتأثر بطبيعة التجمعات السكانية، كلما اتجهنا من التجمعات السكانية الرئيسية إلى تجمعات الثانوية إلى المناطق المبعثرة وهي على التوالي 2.9 طفل، امرأة، 31 طفل امرأة، 3.4 طفل، امرأة.

وذلك كما أظهرته نتائج إحصاء سنة 2008، مما يعني أن الخصوبة تتأثر بدرجة التحضر، فالأسر الحضرية الأكثر اتجاها نحو تخفيض الولادات من الأسر الريفية ومما يؤدي إلى الاتجاه إلى نمط الأسر النواة. ونجد كذلك أن تأخر سن الزواج الأول للنساء يؤدي إلى انخفاض الخصوبة انظر الجدول رقم (1) ، حيث عرف كذلك سن الأول للزواج للنساء بـ 20 سنة في 1948 إلى 27.6 نسمة في 1998 و 29.3 سنة 2008، أما فئة الرجال انتقلت من 25.8 سنة 1948 إلى 31.3 نسمة 1998 إلى 33 سنة 2008 هذا كذلك عامل ما تؤكد عدة دراسات بوجود العلاقة العكسية بين المستوى التعليمي والخصوبة، فالمرأة المتعلمة على دراية أكبر بمزايا تنظيم النسل وفوائده عكس فروق في الإخصاب، نتيجة لعوامل فيزيولوجية فالنساء اللواتي هن في سن متأخرة تقل قدرتهن على الإنجاب. وقلة التعليم والتي تبقى ثقافتها محدودة مرتبطة بالعادات والتقاليد التي تدفع بها إلى الإنجاب الكثير خاصة في المناطق الريفية، أما في المناطق الحضرية فنجد حتى المرأة الأمية لها ثقافة إنجابية تستمد من محيطها الاجتماعي.

وفي أول تحقيق حول الخصوبة في الجزائر ظهر الاختلاف بين عدد الأطفال والمستوى التعليمي لكلا الزوجين وعلى سبيل المثال فئة سن 30-34 نسمة بلغ متوسط عدد الأطفال للنساء الأمهات 5.7 طفل امرأة مقابل 3.5 طفل لكل امرأة عند اللواتي لديهن مستوى تعليمي ثانوي أو جامعي (35) ومن عوامل التي تؤدي إلى انخفاض الخصوبة وكذلك ترجع إلى أسباب منها خروج المرأة للعمل، ارتفاع

المستوى التعليمي للأسرة، وانتشار ثقافة الصحية للأسرة، ودور وسائل الإعلام.  
فحجم الأسرة مرتبط نمطها وشكلها في المجتمع.



ثالثا : مؤشر تطور الأسرة (حسب تصنيفات الديوان الوطني للإحصاء )  
الجدوال رقم(04) مؤشر تطور عدد الأسر لتعداد (1987الى 2008 ) \*

| السنوات | عدد الأسر | معدل النمو |
|---------|-----------|------------|
| 1987    | 3183137   | -          |
| 1998    | 4425521   | 3.0        |
| 2008    | 5772000   | 2.7        |

\* O.N.S:Donnés Statistique, Alger, Année Demographie 2008 N° 496, P 17.

عرف عدد الأسر تطورا من 1242384 ما بين 1987 و 1998، وكذلك 1346000 أسرة ما بين سنوات 1998 و 2008 ويقدر معدل النمو 2.7% وعرف نسبة نمو 3.0% ما بين 1987 و 1998 . وحسب إحصائيات 1998 وجدت نسبة 71 % من مجموع أنماط الأسرة الجزائرية نحو نمط النووية مقابل نسبة 13.09 % نمط الأسرة الممتدة بدا واضحا بعد مرور فترة وجيزة من استقلال الجزائر أن أشكال جديدة لعائلة بدأت تظهر خاصة في المناطق العمرانية والمدن الكبرى، وقد اقترن وجو عرفها بخصائص جغرافية وسكنية وبالمكانة الاجتماعية

والمهنية وبالتمية السائدة في مختلف المناطق. و هذا ما توصلت إليه إحصائيات 1998 إن انتشار نمط الأسرة النووية في المناطق الجغرافية الحضرية ب 71.30 % أما في المنطق الريفية ب 70.90% ورغم هذا الاختلاف الطفيف، فنمط الأسرة النووي تتواجد في المدن في حين العائلات التقليدية يرتبط وجودها بالعالم الريفي عموما. أما من حيث اتجاه توسعها جغرافيا فالأشكال الجديدة للعائلة يزداد وجودها من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب، وهذا يعني أن العائلات الجديدة مرتبطة بالتحديث والعمران. إن الأسر الحضرية أكثر نزوعا نحو تخفيض الولادات من الأسر الريفية و ما يؤكد هذا أن معدل عدد الأطفال بالنسبة أسر الجزائرية يرتفع كلما لا اتجهنا من التجمعات السكانية الرئيسية إلى التجمعات السكانية الثانوية إلى المناطق السكانية المبعثرة و الذي هو : 5.7 - 6.0 - 6.4 على التوالي كما أظهرته إحصائيات 2008 .

من الواضح أن التصنيع، التحضر، ودخول الأفكار الحديثة إلى المجتمع قد غير التركيب العائلي تغيرا لا يمكن تجهله بأية صورة من الصور فالعائلة الآن هي في حالة تحول مستمر من عائلة ممتدة إلى عائلة نووية.

وما يمكن ملاحظته حول الأسرة الجزائرية أن هذا الشكل الأسري الممتد، قد بدأ في التغير متأثرا بالتطورات الحديثة التي مست المجتمع الجزائري في اتجاهه نحو التصنيع والتحضر وهذا يتجسد في تحرك السكان بين مختلف المدن الجزائرية والأحياء والمراكز الحضرية والصناعية (36) ، وبذلك تشير بعض الدراسات إلى أن انتقال وتحول الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي، لم يكن ليتطور بشكل واضح وسريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري أو من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم أساسا على علاقات القرية ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري.

## مؤشرات إحصائيات لتغير الأسرة لتعداد 2008 \*

|                                      |          |
|--------------------------------------|----------|
| إجمالي سكان الأسرة العادية والجماعية | 34074911 |
| معدل النمو (1998-2008)               | 1.6      |
| معدل الخصوبة                         | 03       |
| الأسرة                               |          |
| عدد الأسر                            | 5772000  |
| متوسط حجم الأسرة                     | 5.9      |
| رب الأسرة                            |          |
| ذكر                                  | 89.0     |
| انثى                                 | 11.0     |
| نسبة التمدرس (6-15 سنة)              | 91.1     |
| ذكور                                 | 91.6     |
| إناث                                 | 90.6     |
| نسبة الأمية (10 سنوات فأكثر)         | 22.3     |
| ذكور                                 | 15.6     |
| إناث                                 | 29       |
| نسبة النشاط (15 سنة فأكثر)           |          |
| ذكور                                 | 83.23    |
| إناث                                 | 16.76    |

\*Source Office National des Données Statistique, Alger, Année 2008 N° 527, P 01

بدا واضحا بعد مرور فترة وجيزة تغيرات مرتبطة بخصائص جغرافية وسكانية وبالمكانة الاجتماعية والمهنية و ثقافيا بالتنمية السائدة في المجتمع.

- سكنيا: يمكننا أن نلاحظ من خلال تعداد سكان سنتي 1966 و 1998 كيف أن الأسرة الجزائرية تطورت من نمط الأسرة الممتدة والموسعة إلى نمط الأسرة النواة، إذ بعدما كانت تمثل في الحضر سنة 1966 نسبة 61.30% ارتفعت خلال 32 سنة إلى 70.88%، ونفس الشيء بالنسبة للريف التي كانت

تمثل فيه نسبة 58.12% سنة 1966، فارتفعت إلى 71.33% سنة 1998، مما يؤكد تغير نمط الأسرة الجزائرية وتأثرها بالتحولات الماكروسوسولوجية التي شهدتها المجتمع الجزائري. مع الاتجاه نحو تخفيض الولادات في الأسر و ما يؤكد هذا أن معدل عدد الأطفال بالنسبة لاسر الجزائرية . كما بينت بعض الدراسات التي أجريت في عدد من دول العالم الثالث أن التنمية لها تأثير في التقليل من معدلات المواليد في بعض من تلك الدول مثال ذلك بعض من الدراسات التي أجريت في مصر والكويت والأردن وغيرها من دول العالم الثالث.

- من خلال الدراسة حول العائلة ونمو السكان في الجزائر، توصلوا إلى سن الزواج تراجع كثيرا عبر الأجيال، فالارتباط كان مبكرا أكثر في الماضي منه الآن إذا أصبحت ظاهرة تأخر الزواج فالسن المتوسط للزواج الأول هو اليوم مقدر بأكثر من 33 سنة للجنس الذكري وأكثر من 29.3 سنة للجنس الأنثوي وأصبحت الآن هذه الظاهرة تشكل أزمة على المجتمع.

- وكما لا يزال الأب يحتفظ بموقعه بوصفه مركز السلطة والمتصرف الوحيد في ميزانية الأسرة وفيما يخصها من احتياجات مادية ومعنوية واتجاهاتها وكذا توجهات الأبناء، ورغم مساهمة المرأة في التدابير المنزلي وهذا ما يتضح من خلال إحصائيات 2008 نجد أن رب الأسرة هم رجال أكثر من النساء مثلت نسبة 89.0% هم رجل أما النساء فنجدها تمثل نسبة 11.0% ونجده تختلف حسب المناطق السكانية فنجد في المناطق التجمعات السكانية 88.3% رب الأسرة هم رجال و 11.7% هم إناث أما في المناطق المبعثرة تنخفض بالنسبة للنساء تصل الى 6.6%. فإننا نجد رب الأسرة يتمتع بسلطات واسعة في تسيير شؤون الأسرة.

**اقتصادي:** من خلال هذا الجدول يتضح أن الذكور العاملين التي ب 84.43% سنة 1998 هي في انخفاض تدريجي إلى نسبة 83.23% سنة 2008 وهي تفوق بقوة الإناث التي قدرت ب 15.57% سنة 1998 ولعل هذا راجع للدور الذي أوكلها إياه المجتمع كدور رئيسي والتي تجد نفسها ومن خلاله بأداء دورها داخل البيت كأم كزوجة وربيت بيت، لكن مع مرور الوقت وفي سنة 2008 سجلت نسبة

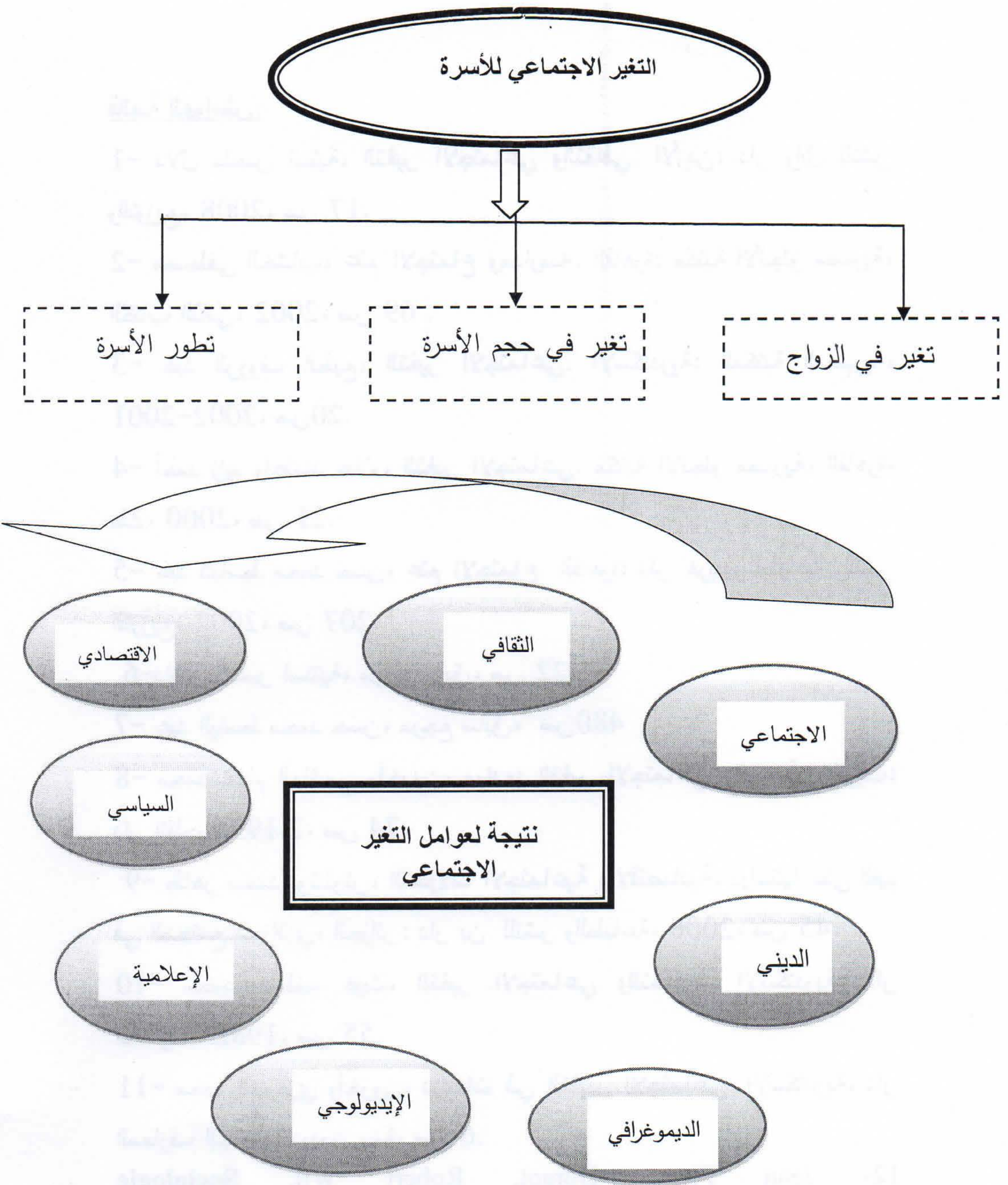
عمل الإناث بـ 16.76% وقد أفرز عن خروج المرأة للعمل تأثيرات داخلية في ظل الأسرة الموسعة منها التركيز على مطلب البيت المستقل لدى المرأة العاملة، للقضاء على أشكال الصراع التي تسود العلاقات المتبادلة بين الحماة وزوجة الإبن أو باقي أفراد العائلة الموسعة.

وارتفعت نسبة النساء المتزوجات العاملات من سنة إلى أخرى حيث بلغت نسبتها حوالي 33.1 % سنة 1989 ووصلت إلى 52.42 % سنة 1996 (44) وبهذا نرى أن العائلات الجزائرية لم تعد متخوفة من عمل البنت والمرأة خارج البيت بل بالعكس بينت الحاجة المتزايدة لعمل المرأة المأجور قبول هذه الوضعية الجديدة .

**ثقافيا** للتطور الملموس في نسبة الإناث بالجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وانخفاض نسبة الأمية بين أوساطهن حيث انتقل معدل تدرس الإناث من 32.9 سنة 1966 إلى 73.5 سنة 1986 (37).

إن جهود الجزائر بعد الاستقلال اتجهت نحو تحقيق مجتمع حديث، يستند على ثروة بشرية متمدرسة وقاعدة صناعية متينة وتنظيم زراعي حديث، بالإضافة إلى نظام دولة ذات مؤسسات سياسية عصرية، والجهود المبذولة في هذه المجالات أحدثت تغيرا جذريا في المجتمع الجزائري كان لها انعكاس على كل البنيات التي كانت تمثل ركائز البناء الاجتماعي التقليدي بما فيها العائلة.

ومن أهم المميزات التي تميزت بها العائلة الجزائرية من جراء التحضر وتطور الصناعة والهجرة هي تقلص حجمها وتغير مكانة وأدوار أفرادها.



### قائمة الهوامش:

- 1- دلال ملحق استتية، التغير الاجتماعي والثقافي. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص 17.
- 2- مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الكتاب الثاني، 2002، ص 69 .
- 3- عبد الرؤوف الطبع، التغير الاجتماعي. الإسكندرية: المكتبة المصرية، 2001-2002، ص 20.
- 4- أحمد زايد واعتماد علام، التغير الاجتماعي. مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ط2، 2000، ص 21.
- 5- عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 207.
- 6- دلال ملحق استتية، مرجع سابق، ص 22.
- 7- عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص 480
- 8- محمد همام الهاشمي وآخرون، مبادئ التغير الاجتماعي والتنمية. الكويت: دار القلم، 1996، 2، ص 74.
- 9- طاهر محمد بوشلوش، التحولات الاجتماعية والاقتصادية، دراستها على القيم في المجتمع الجزائري، الجزائر: دار بن للنشر والطباعة، 2008، ص 45.
- 10- محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط. الإسكندرية: دار المعارف، 1982، ص 55.
- 11- محمد الجوهري وآخرون، دراسات في التغير الاجتماعي. الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، بدون سنة، ص 6.
- 12- Jean Pierre Durant, Robert Wil, **Sociologie Contemporaine**. Vigat, Paris, 1989.
- 13- عبد الهادي الجوهري، مدخل لدراسة المجتمع. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1984، ص 109.

- 14- محمد عاطف غيث، **التغير الاجتماعي والتخطيط**. مرجع سابق، ص 40-41.
- 15- محمد الجوهري وآخرون، مرجع سابق، ص 6.
- 16- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الشخصية دراسة في علم الاجتماع النفسي**. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2006، ص 270.
- 17- عبد المجيد السيد منصور، زكريا أحمد الشربيني، **الأسرة على مشارف القرن 21**. القاهرة: دار الفكر العربي، ط 1، 2000، ص 18، 19.
- 18- موسوعة الأسرة المسلمة، **استراتيجيات في تربية الأسرة المسلمة**. خلية بحوث ودراسات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 19.
- 19- عبد المجيد سيد منصور، زكرياء أحمد الشربين، **الأسرة**. القاهرة: دار الفكر العربي، ط 1، 2000، ص 15.
- 20 - Mustafa Boute Fnouchent, **la famille algérienne évolution et caractéristiques** récentes Alger, s.n.e.d, 1980, p 19.
- 21- محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989، ص 122.
- 22- محمد بدوي، **مبادئ علم الاجتماع**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط 2، 1990، ص 343-373.
- 23 سناء الخولي، **الزواج والعلاقات الأسرية**. دار المعرفة الجامعية، مصر، 1985، ص 49.
- 24- حصة بنت صالح المالك، ربيع محمود نوفل، **العلاقات الأسرية**، دار الزهراء، الرياض، ط 1، 2006، ص
- 25- حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين**. بيروت: دون مكان للنشر، يوليو، ط 1، 2000، ص 326.
- 26-Armand Cuvillier , **Sociologie domestique**. Manuel de sociologie, Tome 2, PUF, Paris, 1963, P 547.
- 27 - George Peter Murdock, **De la structure social**. édition Payol, .Paris, 1975, P 21.

- 28- حسن الشقرماني، سعادة الأسرة. المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، ط1، 2002، ص18.
- 29- محمد، علي محمد وآخرون، قاموس علم الاجتماع، مراجعة محمد عاطف غيث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص 176.
- 30- علي عبد البني حنفي، مرجع سابق، ص22.
- 31- محمد عاطف غيث، القرية المتغيرة، القاهرة: دار المعارف، ط1، 1964، ص 135.
- 32- سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة. ط2، دار المعارف المصرية، 1987، ص 13.
- 33- وزارة الصحة والسكان، السكان والتنمية في الجزائر، التقرير الوطني، ديسمبر، 1998، ص 21.
- 34- Ministère de la santé de la population de la réforme hospitalière, enquête algérienne sur la santé de la famille .rapport principale .Alger 2004, P 55.
- 35- محمد السويدي، مرجع سابق ، ص 85.
- 36- ONS. Démographie Algérienne 2002, in Données statistiques, N° 375, Alger, Juillet, 2003, P2.
- 37 -T. Chebab , Niveaux tendances et de déterminantes de la fécondité en Algérie, 1770-1992, CENEAP PNVAP, Alger, 1994, P 58-59.